- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 15 العدد: 03(2021) ص.465-478

مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي
(دراسة تحليلية 2011 -2020)

Algeria's Monetary Policy Path and Its Role in Monetary Stability
(Analytical study 2011-2020)

حفصي بونبعو ياسين*	يونسي محمد	خريسي فاطمة الزهراء
المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (الجزائر)	المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (الجزائر)	جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)
hafsiyacine3879@yahoo.fr	Mohyou833@gmail.com	mmazzo751@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/09/12
تاريخ القبول:
2021/10/09

الكلمات المفتاحية:
- ✓ أدوات السياسة النقدية:
- ✓ الاستقرار النقدي:
- ✓ القطاع المصرفي:

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتقييم دور السياسة النقدية في الجزائر لتحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة (2011-2020)، من خلال تحليل الإطار القانوني للسياسة النقدية، و عرض الأدوات المستخدمة من طرف بنك الجزائر وتطوراتها الحاصلة خلال فترة الدراسة، بغية الوصول والحفاظ على الاستقرار النقدي، كما تم التركيز على دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي، في إطار تحليل أهم المؤشرات المستهدفة من قبل السياسة النقدية في الجزائر. توصلت الدراسة إلى أن التغيير في الإطار العملي للسياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة، حسب الأوضاع الاقتصادية يساهم في متابعة هدف الاستقرار المالي بشكل أكثر حسما، معتمدا على المكاسب المحققة في مجال الاستقرار النقدي والقدرة على المقاومة من طرف القطاع المصرفي.

Article info

Received
12/09/2021
Accepted
09/10/2021

Keywords:
- ✓ *monetary policy instruments*:
- ✓ *monetary stability*:

Abstract :

This study aims to assess the role of monetary policy in Algeria in achieving monetary stability during the period (2011-2020), through the analysis of the legal framework for monetary policy, the presentation of the instruments used by the Bank of Algeria and their developments during the study period, with a view to achieving and maintaining monetary stability, the role of monetary policy in achieving internal and external stability was also emphasized in the analysis of the most important indicators targeted by monetary policy in Algeria. The study found that the change in the practical framework of monetary policy in Algeria during the study period, depending on the economic situation, contributes to a more decisive pursuit of the objective of financial stability, relying on the gains achieved in the area of monetary stability and the ability to resist by the banking sector.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم إلى تحقيق الاستقرار النقدي، إلا أن السياسة النقدية لم تكن لها وجود إلا عقب الأزمة الاقتصادية سنة 1986 وانتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد حر، فشرعت في تحضير المناخ التشريعي والتنظيمي لها وكان بصدور قانون النقد والقرض 10/90 ويليها تعديله 11/03 وتبع بالنظام 02/09 الذي أسس بحق أدوات السياسة النقدية والإجراءات المعمول بها والأهداف المسطرة لها.

فالسياسة النقدية في الجزائر تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها، هذا ما يتضح خلال سعيها إلى التحكم في العرض النقدي بما يتلاءم مع الأهداف المحددة، والتي تعد أساسا وحلولا للمشاكل الاقتصادية، كالتحكم في كل من معدل البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي ومعالجة أي اختلال في ميزان المدفوعات، وتحديد قيمة العملة المحلية بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي، وهذا يتم باستخدامها للأدوات الغير مباشرة، وتتماشى مع الظروف الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار النقدي، وبناءا على ما سبق نرسم إشكالية البحث كالتالي: **هل تعتبر أبرز أدوات السياسة النقدية المتبعة في الجزائر فعالة لتحقيق الاستقرار النقدي خاصة في ظل الأزمات المطروحة خلال الفترة (2011-2020)؟**

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، تم صياغة **الفرضية التالية:** تعتبر أدوات السياسة النقدية المستحدثة والمتبعة من قبل السلطات النقدية خلال الفترة الدراسة غير فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي.

أهداف الدراسة: يمكن حصر أهداف الدراسة فيما يلي:

- توضيح الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر.
- تسليط الضوء على تطور أدوات السياسة النقدية المتبعة في الجزائر.
- تقييم فعالية مختلف الأدوات المستعملة في أهداف السياسة النقدية والاستقرار النقدي.

منهج الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال العرض النظري لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة النقدية، بالاستعانة بالقوانين والأنظمة المعلومة، والانتقال إلى عالم الواقع بالاعتماد على النظريات قصد البحث على البيانات واختبار صحة الفرضية.

2. الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر

سيتم التطرق في هذا المحور إلى كل من المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية، إدارة السياسة النقدية في الجزائر، مقابلات السياسة النقدية في الجزائر، أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

1.2 المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية:

سيتم التطرق إلى كل من تعريف السياسة النقدية والاستقرار النقدي

1.1.2 تعريف السياسة النقدية:

يوجد العديد من التعريفات للسياسة النقدية: فمن وجهة نظر الاقتصاديين، يقصد بها: "مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة لإدارة النقود والائتمان، وتنظيم السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق الأهداف المنوط به تحقيقها" (دحماني و سالمي، 2019، صفحة 131) ، تمثل مجموعة من القواعد المتخذة من طرف أجهزة الحكومية للتأثير على النشاط الاقتصادي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ويعرفها (GEORGE PARIENTE): على أنها "مجموعة من التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف". (بلوافي، 2012، صفحة 462)

كما تعرف أيضا: بأنها كل التدابير والتوجيهات التي يستخدمها البنك المركزي من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، وعلى رأسها هدف استقرار الأسعار وتتبلور تلك التوجيهات والتدابير في تنظيم كمية النقود.

2.1.2 تعريف الاستقرار النقدي:

يعرف الاستقرار النقدي على أنه الاستقرار في قيمة النقود، ويعبر عن ذلك بالاستقرار في التضخم، وهذا لا يعني بأن التضخم منعدم وإنما المقصود بالثبات النسبي في مستويات الأسعار، أي بتغيرات قابلة للتوقع دون مفاجئات.

ويعتبر استقرار الأسعار من أهداف السياسة النقدية، ويساهم في الاستقرار المالي (قدي و العرابي، 2016، صفحة 10) ، ويتم تحديد حالة الاستقرار كالتالي:

يمثل معامل الاستقرار النقدي مقياس ذو طبيعة تركيبية لقياس أبعاد العملية التضخمية في اقتصاد ما، وهذا بالاستناد إلى بعض تحليلات نظرية كمية النقود التي تنص على أن الزيادة في كمية النقود إذا لم تتناسب مع الزيادة المحققة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإن ذلك يتسبب في التضخم، بحيث يعتمد صندوق النقد الدولي على هذا المعيار في سياسته بالتعرف على الاتجاهات التضخمية والانكماشية، فيربطه بين نسبة النمو في الائتمان المصرفي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي (موساوي، 2015، صفحة 315) ، ويمكن توضيحه بصورة مبسطة كما يلي:

$\mathbf{CSM} = \frac{\Delta M/M}{\Delta Y/Y}$ بحيث أن:

CSM: معامل الاستقرار النقدي.

$\Delta M/M$: نسبة التغير في الائتمان المصرفي.

$\Delta Y / Y$: نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

إذا:- حالة استقرار النقدي تقابلها $\mathbf{CSM = 1}$.

-عدم استقرار النقدي (ضغوط تضخمية) $\mathbf{CSM > 1}$.

-عدم الاستقرار النقدي (انخفاض في الأسعار) $\mathbf{CSM < 1}$.

2.2 إدارة السياسة النقدية في الجزائر:

يتم إدارة وتوجيه السياسة النقدية من قبل البنك المركزي، بصفته الجهة المسئولة والمشرفة عن إدارتها لوحده دون غيره، ويتضح هذا من خلال قانون النقد والقرض 11/03 بأن بنك الجزائر هو من خولت له مهمة إدارة السياسة النقدية:

"إن مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها، لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي" (الجزائر، المادة (35) من الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، 2003).

أما الهيئة الوحيدة المسئولة عن إدارة معالم السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعة وتقييمها داخل بنك الجزائر هو مجلس النقد والقرض، إلى جانب ذلك يحدد المجلس الأهداف النقدية، لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والفرضية، ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق ويتأكد من نشر المعلومات في السوق التي ترمى إلى تفادى مخاطر الاختلال (الجزائر، المادة (62) من الامر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، 2003).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.2 مقابلات السياسة النقدية في الجزائر:

من أجل قيام بعمليات السياسة النقدية حدد النظام 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 مقابلات السياسة النقدية لبنك الجزائر، بمعنى تم تبيان ووضع الهيئات التي تخضع لعمليات السياسة النقدية وتشمل البنوك التجارية وليست المؤسسات المالية، بحيث تكون تستوفى فيها الشروط التالية (الجزائر، المادة (01) من نظام 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بالادوات السياسة النقدية والاجراءات المعمول بها، 2009، صفحة 18):

- الخضوع إلى تكوين الاحتياطات الإجبارية؛
- لا يشوب حالتها المالية أي تحفظ من طرف اللجنة المصرفية؛
- التي ليست مقصاه من نظام التسوية الإجمالية الفورية المبالغ الكبيرة والدفع المستعجل "أرتس" أو نظام تسليم السندات؛
- التي لا تكون تحت طائلة الإقصاء من اللجوء إلى العمليات النقدية.

4.2 أدوات السياسة النقدية في الجزائر:

لبلوغ أهداف السياسة النقدية المسطرة من طرف المجلس النقد والقرض عند بداية كل سنة مالية، يتوافر لدى بنك الجزائر أدوات (الغير مباشرة) التي تتماشى مع الحاجة ويتطلبها الاقتصاد، تتمثل فيما يلي (الجزائر، المادة (10) من نظام 02/09المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بالادوات السياسة النقدية والإجراءات المعمول بها، 2009، صفحة 19):

- عمليات إعادة الخصم والقرض؛
- الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري (القانوني)؛
- عمليات السوق المفتوحة؛
- التسهيلات الدائمة.

من أجل ضمان فعالية الأدوات الغير مباشر للسياسة النقدية واصل بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية.

أما فيما يخص عمليات السياسة النقدية يستعمل بنك الجزائر الدوافع الآتية (الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013، 2013، صفحة 180):

- استرجاع السيولة في السوق النقدية بهدف امتصاص فائض السيولة في هذه السوق؛
- التسهيلات الهامشية للودائع المغلة والتي تتمثل في اقتطاع السيولة المصرفية بمبادرة من المصارف؛
- الاحتياطات الإجبارية الدنيا الواجب تكوينها من طرف المصارف على شكل ودائع لدى بنك الجزائر.

من زاوية وضعية الميزانية العمومية، تنعكس عمليات بنك الجزائر لبلوغ هدف السياسة النقدية من الحسابات التالية: (الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013، 2013، صفحة 180)

- حسابات تسجيل عمليات إعادة تمويل المصارف؛
- حسابات ودائع المصارف، بما فيها الاحتياطات الإجبارية التي تعتبر متوسط متحرك للودائع لفترة تكوين الاحتياطات الإجبارية؛
- حسابات ودائع الخزينة العمومية؛
- حسابات العوائد والأعباء؛
- حسابات إصدار النقود الورقية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- تنعكس عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر مباشرة في حسابات العوائد والأعباء في غياب إعادة تمويل البنوك، ولم تسجل هذه الحسابات العوائد المتعلقة بهذا النوع من العمليات، في حين تمكن تكاليف عمليات السياسة النقدية لبنك لجزائر في الأعباء المتعلقة بمكافئة استرجاع السيولة والاحتياطات الإجبارية وتسهيلات الودائع.
- تلجأ البنوك لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر سواء بموجب إعادة الخصم أو عمليات الشراء في السوق النقدية، لذا سوف يتم التركيز على دراسة الأدوات السياسة النقدية الغير مباشرة التي جاء بها النظام 02/09.

3. دراسة تحليلية لتطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر

يتدخل بنك الجزائر في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة، وذلك بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية وتوفير أرصدة نقدية جديدة من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية، وفي هذا الصدد يتم عرض هذه الأدوات الغير المباشرة ومستحدثة خلال فترة الدراسة تماشيا مع تطورات البرنامج النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية، والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

1.3معدل إعادة الخصم:

حيث يمكن اعتبار معدل إعادة الخصم من بين الأدوات الأساسية التي يستعملها البنوك في الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان، بمعني الحصول على السيولة مقابل التنازل عن الأوراق العمومية أو الخاصة (دحماني و سالمي، 2019، صفحة 134) ، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم، وتطور معدل إعادة الخصم في الجزائر مر بمراحل للفترة (2011-2019) هذا ما سنوضحه خلال الجدول الموالي:

الجدول 1: تطور معدل إعادة الخصم للفترة (2011-2019)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2016/09/30	2018	2019	2020
نسبة معدل إعادة الخصم	%4	%4	4%	4%	4%	4%	3.5%	3.5%	3.5%	3.5%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2019، الثلاثي الثالث رقم 48، ص19، بالاطلاع على الموقع التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه يتم تقسيم مراحل تطور معدل إعادة الخصم خلال فترة الدراسة إلى مرحلتين:

1.1.3 مرحلة الثبات (2011-2016):

حيث استقر معدل إعادة الخصم عند النسبة 4% من 2011 إلى غاية 2016، هذا ما يفسر توقف البنوك التجارية عن إعادة الخصم من طرف البنك المركزي، أي إحجام البنوك عن إعادة التمويل من طرف البنك المركزي بمعنى ظهور فائض في السيولة خلال هذه الفترة مما أدى إلى توسع الكتلة النقدية، يفسر سبب انتهاج الحكومة للسياسة التوسعية وما عرفته الأسعار العالمية من ارتفاعا باهظا بالإضافة إلى انتعاش أسعار البترول.

2.1.3 مرحلة الانخفاض مع ثباته (2016-2019):

شهدت هذه الفترة انخفاض معدل بنصف نقطة مع ثباتها عند النسبة 3.5%، اللجوء إلى التخفيض سببه التقلص الحاد في السيولة المصرفية خلال هذه الفترة، لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

إن آلية استخدام معدل إعادة الخصم مازالت ضعيفة رغم الصدمات التي تشهدها السياسة النقدية في الجزائر.

2.3 الاحتياطيات الإجبارية:

الاحتياطات الإجبارية عبارة عن وسيلة خاصة لعمليات السياسة النقدية، تترجم بتدخلات بنك الجزائر عن طريق تشكيل ودائع مصرفية لدى بنك الجزائر وتكون على شكل الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية للبنوك المفتوحة في سجلات بنك الجزائر.

نظرا لأهمية الأداة باعتبارها الضمان الأول للودائع وأداة فعالة في السياسة النقدية، كان على مجلس النقد والقرض إعادة إدراجها وهو ما يقر عليه القانون رقم 04-02 المؤرخ في 12-03-2004، (حدادي، 2019، صفحة 206) والتي حدد من خلاله ما يلي:

- إلزام البنوك التجارية بتكوين الاحتياطي الإلزامي والتي لا تكون في حالة إفلاس أو موجودة في حالة التسوية القضائية (الجزائر، المادة (02) من النظام 02/04 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بشروط تكوين الحد الادنى للاحتياطي القانوني، 2004).
- لا تتجاوز نسبة الاحتياطي القانوني 15% ويمكن أن تساوي 0% (الجزائر، المادة (05) من النظام 02/04 المتعلق بشروط الحد الادنى للاحتياطي القانوني، 2004).
- تعد فترة تكوين الاحتياطي الإلزامي بشهر واحد وتبدأ من اليوم الخامس عشر التقويمي من كل شهر وتنتهي في اليوم الرابع عشر من الشهر التالي (الجزائر، المادة (08) من نظام 02/04 المتعلق بقانون النقد والقرض، 2004).

الجدول الموالي يوضح تطور حجم الاحتياطي الإجباري مع المعدل المطبق عليه:

الجدول 2: تطور حجم الاحتياطات الإجبارية في الجزائر للفترة (2011-2019)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	فيفري 2019	دسيمبر 2019
معدل الاحتياطي الإجباري%	%9	%11	%12	%12	%12	%8	%8	%8	%12	%10
حجم الاحتياطي الاجباري (مليار د ج)	538.6	717.8	899.8	1003.5	1091.2	888.5	1475.5	1239.2	1440.8	**1482.5**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2019، الثلاثي الرابع رقم 48، ديسمبر 2019، ص17.
بالاطلاع على الموقع التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري يعتبر تشديدا من جانب السلطة النقدية نظرا لأهمية وفعالية هذه الأداة، أين نجد ارتفاع نسبته 9% سنة 2011 ثم 12% سنة 2013 وبقيت هذه النسبة ثابتة لمدة 3 سنوات ذلك وفقا للتعليمة رقم 13-02 الصادر بتاريخ 2013/04/23 المعدلة والمتممة للقانون 02-04، بالمقابل يصل حجم الاحتياطي القانوني 899.8 مليار دج، 1003.5 مليار دج، 1091.2 مليار دج للسنوات 2013، 2014، 2015 على التوالي، وهذا ما يعكس رفع الاحتياطي القانوني لامتصاص حجم السيولة المصرفية خلال هذه الفترة التي وصلت إلى 1832.6 مليار دج.

في سنة 2016 تم خفضه إلى نسبة 8% بموجب التعليمة 03-2016 وبقي ثابت لمدة 3 سنوات، ويتبعه هبوط في حجم الاحتياطات، ثم عاود الارتفاع إلى أن وصل إلى 1239.2 مليار دج، لأجل معالجة نقص السيولة المصرفية الناتجة عن تراجع أسعار البترول، وفي سنة 2019 تم رفعه ثم انخفاضه تماشيا مع فائض السيولة، لكن بالرغم من رفع نسبة هذا المعدل إلا أنه لا يمكن اعتباره كأداة تنظيمية نهائية للسيولة البنكية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.3 عمليات السوق المفتوحة:

الأداة تسمح لبنك الجزائر بتدخل في السوق النقدية ببيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة، بهدف التأثير على الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة (بن ذيبة، 2015، صفحة 145) ، تجرى عمليات السوق المفتوحة في السوق النقدية بمبادرة من بنك الجزائر الذي يعود إليه أيضا قرار اختيار معدل فائدة (ثابت-متغير) (الجزائر، المادة (13) من النظام 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق الادوات السياسة النقدية، 2009، صفحة 20) ، تنقسم هذه الأداة الى ثلاث فئات (الجزائر، المادة (14) من نظام 02/09 المتعلق بالادوات السياسة النقدية، 2009، صفحة 20):

- عمليات التنازل المؤقت؛
- العمليات المسماة النهائية (شراء وبيع أوراق عمومية)؛
- استرجاع السيولة على بياض.

في سنة 2016 تواصل تراجع السيولة المصرفية، مما سمح لبنك الجزائر بالرجوع إلى تفعيل آلية إعادة التمويل للمصارف بعدما كانت السوق النقدية دون نشاط إلى ذلك الحين، بمعنى شهدت هذه السنة تغيرا جذريا في إدارة السياسة النقدية، مما سمح بتحول اتجاهها نحو استعمال أدوات ضخ السيولة عبر عمليات السوق المفتوحة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.

في ظرف التقلص الحاد للسيولة المصرفية سمحت الأداة المبتكرة بالإضافة إلى تسهيلات القرض الهامشي بتوسيع نطاق إعادة تمويل الساحة المصرفية قدر بمبلغ 433 مليار دينار جزائري (الجزائر، تقري السنوي لبنك الجزائر حويصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017، 2018، الصفحات 07-08).

والجدول التالي يبين امتصاص السيولة من خلال عمليات السوق المفتوحة:

الجدول 3: عمليات السوق المفتوحة خلال الفترة (2012-2019)

عمليات السوق المفتوحة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل استرجاع السيولة ل 7 أيام	-	-	-	-	-	%3.5	%3.5	%3.5
معدل استرجاع السيولة ل 7 أيام	-	-	-	-	-	%3.5	-	-
معدل استرجاع السيولة ل 3 أشهر	-	-	-	-	-	%3.5	-	-
معدل استرجاع السيولة ل 6أشهر	-	-	-	-	-	%3.5	-	-
نسبة السيولة المصرفية(مليار دج)	-	-	**2730.9**	**1832.6**	820.9	1380.6	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2019، الثلاثي الرابع رقم 48، ديسمبر 2019، ص17.

بالاطلاع على الموقع التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه ابتداء من سنة 2017 تم وضع أدوات السوق لضخ السيولة المصرفية إلا أن وصلت قيمتها إلى 1380.6 دج، وتفعيل السوق النقدية ما بين المصارف وإرساء معدلات الفائدة على مستوي هذه السوق وفق المعدل التوجيهي لبنك الجزائر، بالرغم من تفعيل هذه الأداة المستحدثة إلا أنه واصل في الاتجاه التنازلي للسيولة المصرفية مما أدى إلى اعتماد بنك الجزائر على التمويل الغير التقليدي مع مطلع 2017.

4.3 التسهيلات الدائمة (تسهيلات الوديعة):

التسهيلات الدائمة مخصصة لتموين البنوك بالسيولة أو سحبها منها، وهي تتم بمبادرة من البنوك في شكل تسهيلات القرض الهامشي أو تسهيلات الودائع المغلة بالفائدة (الجزائر، المادة 26 من نظام 02/09 المتعلق بأدوات السياسة النقدية، 2009، صفحة 21) ،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تسهيلات الودائع هي عملية إيداع ل 24 ساعة لدى بنك الجزائر والى هذه العملية كل يوم عمل بناء على طلب البنوك لدى بنك الجزائر، ويحدد أقصى وقت يأخذه بنك الجزائر بعين الاعتبار لطلب هذه الأداة بثلاثين دقيقة قبل إغلاق نظام "أرتس" وكذا يحدد أجل استحقاقها عند كل يوم العمل (المادة 26 من النظام 02/09، 2009)، والجدول الموالي يوضح تطور معدل تسهيلات الودائع خلال الفترة (2011-20019).

الجدول 4 : تطور تسهيلات الوديعة للفترة (2011-20019)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل تسهيلات الودائع	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	00	00	00	00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2019، الثلاثي الرابع رقم 48، ديسمبر 2019، ص17.

بالاطلاع على الموقع التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

يبين الجدول أن معدل تسهيلات الودائع استقر عند 3% للسنوات 2011، 2012، 2013، 2014 على التوالي حيث تميزت هذه السنوات باستمرار انتعاش الطلب على الأموال القابلة للإقراض وبلغت المبالغ المتداولة بالعمليات يوم 46%، مقابل 95% في سنة 2014 أقفلت السوق النقدية البينية للمصارف سنة 2015 بقائم 150.6 مليار دينار مقابل 96.5 مليار دينار سنة 2014 (30.7 مليار دينار في نهاية 2013)، بينما كان هذا المعدل بعد سنة 2015 معدوما، وكذا معدل المستهدف للمناقصات القروض ومعدل المستهدف لنظام الأمانات لمدة 24 ساعة معدوم طيلة هذه الفترة ،بمعني التسهيلات الدائمة لم يتم اعتماد عليها منذ سنه 2015.

5.3 أدوات السياسة النقدية في إطار مكافحة الوباء، صدمات الأزمة النفطية:

على ضوء التغيرات الوضع الاقتصادي الناجمة عن آثار الوباء كورونا المستجد وانخفاض الأسعار النفط لسنة 2020، قررت لجنة عمليات السياسة النقدية في بنك الجزائر تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي من 10% الى 8%، وتخفيض السعر الأساسي لبنك الجزائر بنسبة 0.25% ليستقر عند مستوي 3.25% وكان الغرض من هذه القرارات هو تحرير هوامش السيولة وبالتالي إتاحة الوسائل الإضافية المؤسسات المالية لتمويل الاقتصاد الوطني ودعم النشاط الاقتصادي (الجزائر، التقرير صادر عن محافظ بنك الجزائر في الاجتماع مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، 2020).

مع تزايد وتيرة أزمة كورونا قررت لجنة عمليات السياسة النقدية في نفس السنة، تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية مرتين إلى أن يصل إلى 3% وفق التعليمة (09-2020)، ما يفسر أن هناك أزمة مالية حادة تتمثل في مشكل بوادر اختفاء السيولة بسبب تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالنقود وعدم ادخارها في البنوك (الجزائر، التعليمة رقم 09-2020 المتعلقة بنظام الاحتياطات الاجبارية، 2020).

4. تطور أهم المؤشرات المستهدفة من قبل السياسة النقدية:

تسعى السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر داخليا وخارجيا، ولتبيان هذا قمنا بتحليل الأهداف النهائية للسياسة النقدية بالإضافة إلى مؤشر معامل الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة.

1.4 هدف استقرار الأسعار(التضخم):

يعتبر الاستقرار النقدي الهدف النهائي للسياسة النقدية عن طريق استقرار الأسعار، إن ضمان فعالية استخدام الأدوات السياسة النقدية يسمح بالحد من آثار التضخم ويتم ذلك بمراقبة توسع الكتلة النقدية للحد من التدفق النقدي بواسطة ضبط نسبة الفائدة المطبقة على إعادة تمويل البنوك، ونسبة إعادة الخصم والنسب المطبقة على المكشوفات ومعدل الاحتياطي الإجباري وغيرها، أي إتباع سياسة مشددة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

في إدارة الطلب ولقد كانت لهذه السياسة الفضل في تراجع معدلات التضخم (بوشنب، 2015، صفحة 99) ، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 5 : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2011-2019

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم %	%4.52	%8.89	%3.26	%2.92	%4.78	%6.40	%5.59	%4.27	%2.44

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مؤشرات التنمية العالمية، للبنك الدولي، تم الاسترجاع من الموقع التالي:

www.worldbank.org

سوف نتطرق إلى تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2011-2019 بشكل أوضح في الشكل التالي.

الشكل 1 : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2011-2019

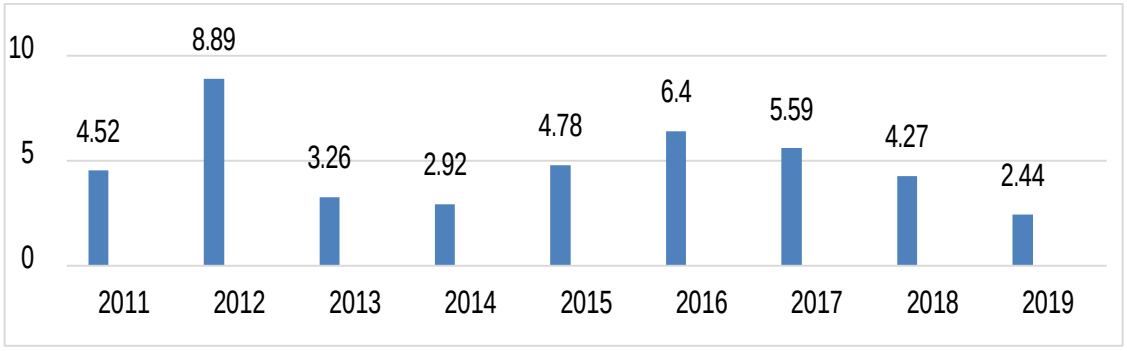

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 5.

قدر معدل التضخم السنوي لسنة 2011 ب 4.52%، ليرتفع إلى 8.89% سنة 2012 ويعود هذا الارتفاع القياسي إلى أسعار المواد الغذائية الطازجة وخاصة لحم الأغنام وارتفاع دخل الأسر، وانخفض إلى 3.25% سنة 2013 واستمر الانخفاض مرة أخرى ليبلغ 2.92% سنة 2014. وفي سنتي 2015، 2016 ارتفع مرة ليبلغ 4.78%، 6.4%، وسنة 2017 انخفض قدر ب5.59%.

واصل تراجع معدل التضخم بمستوى 2 %خلال 2019 نزولا من 4.3% خلال 2018، نتيجة تراجع أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة ومدفوعة أساسا بانخفاض أسعار اللحوم البيضاء والفواكه.

2.4 هدف التشغيل (البطالة):

يمثل هدف التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، ويرتبط بشكل مباشر بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، ولذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس سلبا على مستوى التشغيل، وهذا يحمل السياسة النقدية انعكاسا أخر يظهر من خلال عدم امتصاص البطالة ما هو الواقع في الاقتصاد الجزائري، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول 6 : تطور معدل البطالة بالجزائر خلال الفترة (2011-2019)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة %	%9.97	%11	%9.83	%10.60	%11.58	%11.5	%12.3	%11.7	%11.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني لإحصائيات، معدل البطالة و التشغيل، **الموقع:** www.ons.dz

سوف نتطرق إلى تطور تطور معدل البطالة بالجزائر خلال الفترة 2011-2019 بشكل أوضح في الشكل التالي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الشكل 2 : تطور معدل البطالة بالجزائر خلال الفترة (2011-2019)

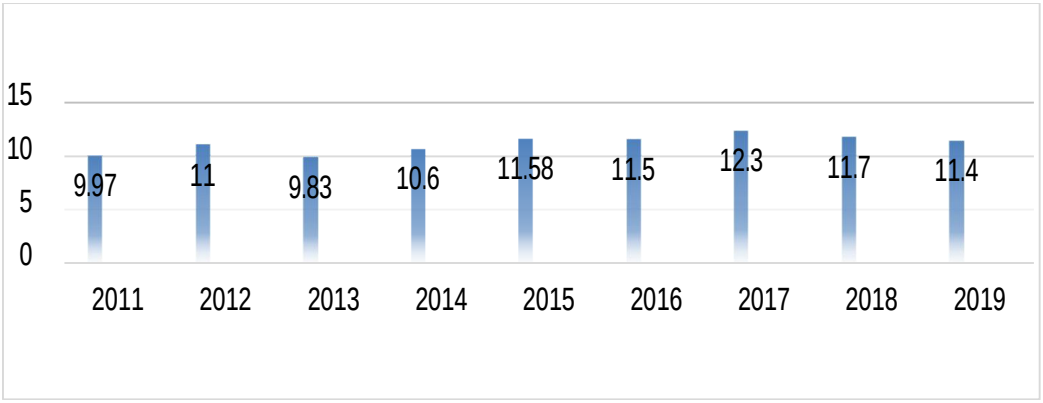

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول 6.

يتضح من خلال الجدول والشكل أعلاه أن معدلات البطالة بين الجزائريين في الارتفاع حيث وصلت 12.3% سنة 2017 ماعدا سنتي 2011 و2013 التي شهدت انخفاض طفيف قدر 9.97% و9.83%، سبب هذا الارتفاع هو الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها البلاد تنعكس سلبا على النشاط الذي بدوره سيزيد وضع البطالة سوءا، وفي سنة 2019 بلغت نسبتها 11.4% مقابل 11.7% سنة 2018 سجلت تراجعا ب0.3 نقطة.

3.4 الهدف من النمو الاقتصادي:

يعتبر الهدف من السياسة النقدية الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي ويعزز الاستقرار النقدي، ويرتبط هذا بزيادة طاقات الاستثمار الإنتاجية لتنشط وزيادة حجم الطلب الكلي، ويستدعى هذا الأخير إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية متمثلة في زيادة حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الإنتاجية التي تؤدي في النهاية إلى زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن في الواقع الجزائري نرى عكس ذلك، برغم من ارتفاع حصة القروض الممنوحة للقطاع العام والخاص إلا أن معدلات النمو وصلت إلى الحد الأدنى ويبين من خلال الجدول التالي:

الجدول 7 : تطور معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة (2011-2019)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو %	%2.9	%3.4	%2.8	%3.8	%3.7	%3.2	%1.3	%1.2	%0.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مؤشرات التنمية العالمية، للبنك الدولي، المتاح على الموقع التالي: www.worldbank.org

سوف نتطرق إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2011-2019 بشكل أوضح في الشكل التالي.

الشكل 3 : تطور معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة (2011-2019)

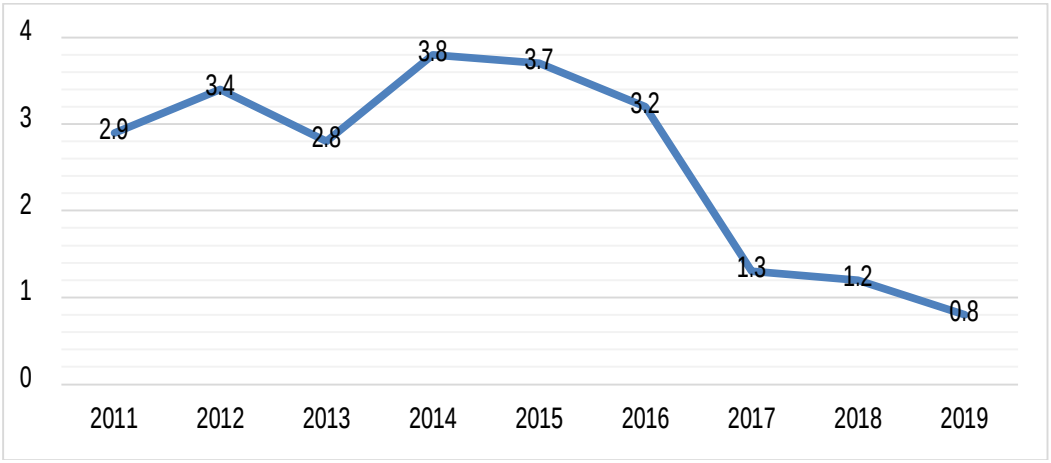

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 7.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بلغ حجم النمو الاقتصادي الفعلي للجزائر سنة 2011 بـ2.9%، حيث ارتفع إلى 3.4% سنة 2012 ثم عاود الانخفاض قدر بـ2.9%، كما سجلت الفترة (2014- 2016) نموا منتظما قدر بـ3.8% ،3.7 %، 3.2% و تعتبر أعلى نسبة سجلها معدل النمو طوال فترة الدراسة مشيرا إلى أن نمو قطاع المحروقات قدر بنسبة 5.6% سنة 2015 بينما سنة 2014 نمو سلبيا قدر بـ0.6% ، وتعد عوامل النمو في الفترة 2016 هي نفسها المسجلة خلال سنة 2015 هذا بفضل قطاعات الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري بإضافة الخدمات التجارية الأكثر مساهمة في النمو.

سجلت سنة 2018 معدل النمو 1.2% مقابل 1.3% في 2017 بعدما كان قانون السنة المالية نسبة النمو لسنة 2018 ب 4%، وفي سنة 2019 انخفض إلى الحد الأدنى إلى أن وصل0.8% سببه انخفاض احتياطات النقد الأجنبي وتراجع النمو لقطاع المحروقات.

4.4 التوازن الخارجي:

إن توازن ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف أيضا ضمن أهداف السياسة النقدية في الجزائر، الذي شهد في السنوات الأخيرة عجز مستمر للرصيد الكلي لميزان المدفوعات وانخفاض كبير في احتياطات الصرف، هذا ما يشير إليه الجدول الموالي:

الجدول 8: تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الجزائر للفترة (2011-2019)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد ميزان المدفوعات بملايير الدولارات	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03	-21.76	-15.82	-19.17
سعر الصرف مقابل الدولار	76.05	78.10	78.15	87.90	107.13	110.52	114.93	118.29	120.44

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2019، الثلاثي الرابع رقم 48، ديسمبر 2019، ص17.

بالاطلاع على الموقع التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

سوف نتطرق إلى تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2011-2019 بشكل أوضح في الشكل التالي:

الشكل 4 : تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الجزائر للفترة (2011-2019)

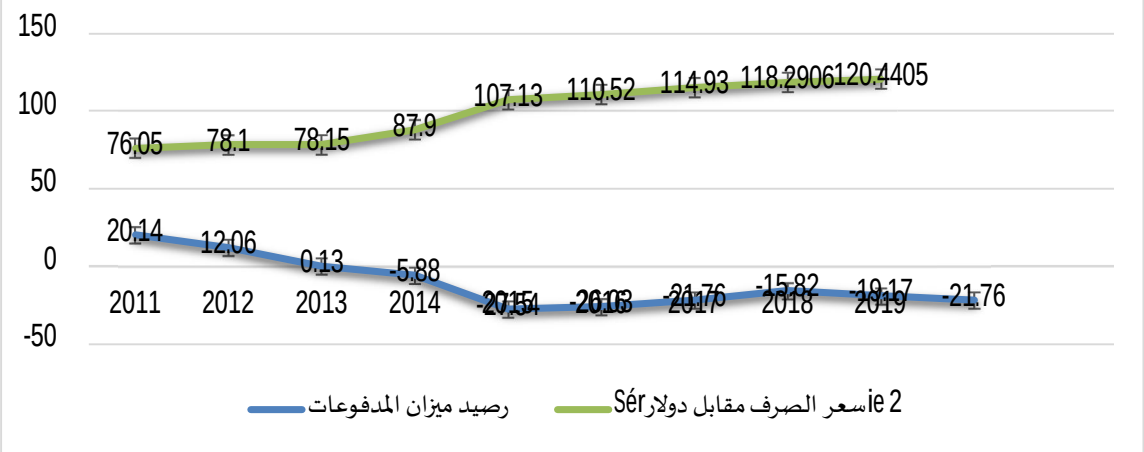

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 8

عرف ميزان المدفوعات رصيدا موجبا خلال السنوات 2011، 2012، 2013 الذي قدر ب 20.14مليار دولار، 12.06 مليار دولار، 0.13 مليار دولار على التوالي، وهذا نتيجة تحسن في أسعار النفط التي بلغت أقصى الحد خلال هذه الفترة. بعد سنة 2014 سجل رصيدا سلبا، بمعني ميزان المدفوعات شهد عجزا لمدة 6 سنوات إلى أن وصل إلى 19.17 مليار دولار سنة 2019، وكان سبب هذا العجز للتدهور الحاد في سوق النفط الذي بدأ من النصف الثاني لسنة 2014.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5.4 معامل الاستقرار النقدي في الجزائر:

لرصد وضعية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري، قمنا بدراسة معامل الاستقرار النقدي للفترة موضع الدراسة، من خلال معطيات الجدول رقم (09) والشكل رقم (04):

الجدول 9 : تطور الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة (2011-2019)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الكتلة النقدية M2	9929.2	11015.1	11941.5	13686.8	13704.5	13.816.3	14974.6	16636.7	16611.11
نسبة التغير ΔM2/M%	17.78	9.85	7.75	12.75	0.12	0.8	7.73	9.99	-0.15
ناتج المحلى الإجمالي Y	14426.6	16115.5	16569.3	17205.1	16712.7	17514.6	18575.8	20259.0	15148.4
نس التغير ΔY/Y	17.45	9.85	2.73	3.69	-2.94	4.57	5.71	13.54	-33.73
معامل الاستقرار النقدي	1.01	1	2.83	3.45	-0.04	0.17	1.35	0.73	0.004

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2019، الثلاثي الرابع رقم 48، ديسمبر 2019، ص17.

بالاطلاع على الموقع التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

سوف نتطرق إلى تطور الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2011-2019 بشكل أوضح في الشكل التالي:

الشكل 5: تطور الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة (2011-2019)

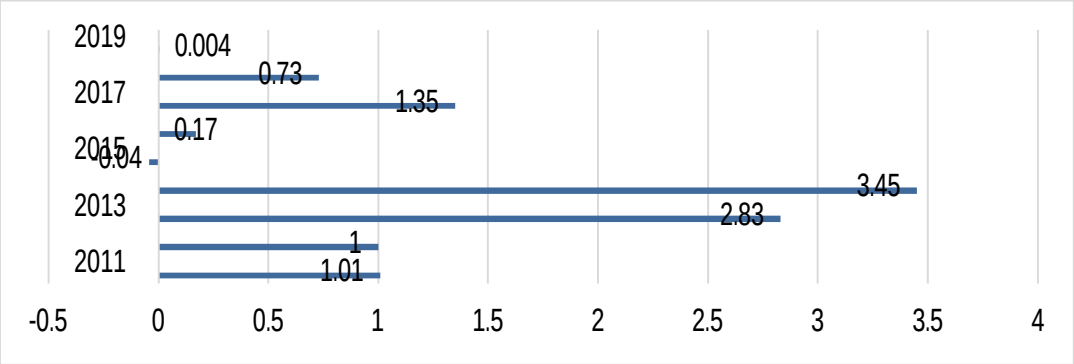

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 9

اقترب الاقتصاد الجزائري من الاستقرار النقدي خلال سنتي 2011، 2012 و2017 حيث قدر معامل الاستقرار النقدي ما بين $CSM = 1$ و $CSM = 1.35$ ، وكان في صورة تضخم في سنتي 2013 و2014 قدر ب $CSM = 2.83$ و $CSM = 3.45$ على التوالي بمعني تجاوز معامل الاستقرار نسبة الواحد صحيح تتسم هذه الفترات بارتفاع المستوي العام للأسعار، الاستهلاك وزيادة في الإنتاج المحلي يقابلها نقص في المعروض النقدي.

كما شهد الاقتصاد الجزائري فترات انكماش شديد في السنوات الأخيرة، بحيث قدر ب $CSM = -0.04$ في سنة 2015 وهي أدني مستوى للفترة المدروسة، كذلك سنتي 2016 و2018 الى أن يصل الى $CSM = 0.004$ سنة 2019.

يتضح مما سبق أن تطبيق السياسة النقدية خلال فترة الدراسة في الجزائر غير متناسقة مع تغيرات النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن السلطات النقدية لم تمارس دورها في إحداث الاستقرار النقدي داخل الاقتصاد الوطني.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5 خاتمة:

يعمل بنك الجزائر على تسيير السياسة النقدية في الآونة الأخيرة في ظل الصدمة المزدوجة الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد وانهيار أسعار النفط، والاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات لذا يصعب عليه السير وترجمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، ومن خلال تحليل التطورات التي تطرقنا إليها تم التوصل إلى بعض **النتائج**، نذكر منها:

- اتجهت السياسة النقدية في الجزائر بالانتقال ما بين مسارين، من السياسة النقدية التوسعية منذ 2011 (تميزت هذه الفترة بفائض في السيولة) إلى السياسة النقدية الانكماشية (ضخ السيولة في ظل الأزمات الاقتصادية).
- عدم فعالية الأدوات الغير المباشرة للسياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في الجزائر (الركود الاقتصادي، تزايد معدلات البطالة، عجز في ميزان المدفوعات).
- انخفاض الاحتياطي الإلزامي إلى الحد الأدنى يعكس شكل الأزمة الحالية وتأثيرها على الوضع الاقتصادي.
- إن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري يجعل التوازن والاستقرار الاقتصادي رهينة الأسعار النفطية.

مقترحات الدراسة: مما سبق يمكن تقديم المقترحات التالية:

- لتفعيل السياسة النقدية بشكل أكبر وتحقيق الأهداف النهائية المسطرة، يجب العمل على تنسيق السياسة النقدية مع السياسات الاقتصادية الأخرى.
- لتحديد فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، تستدعى إلى الانضباط توقعات الفاعلين الاقتصاديين بخصوص التضخم.
- العمل على تنويع مصادر الدخل بعيدا عن قطاع المحروقات، من خلال تطوير القطاعات الأخرى للوقاية من الصدمات النقدية السلبية، وتحقيق الاستقرار النقدي.

6. قائمة المراجع:

- سليم موساوي (2015)، أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مجلة معارف لقسم العلوم الاقتصادية، السنة 10، العدد 19، ديسمبر 2015، الصفحات 304-320.
- التعليمة رقم 09-2020 المؤرخة في 13 ماي 2020، المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 02-2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013.
- بنك الجزائر، كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، 26 أفريل 2020 بالاطلاع على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm
- محمد بلوافي (جوان 2012)، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، العدد 02، الصفحات 452-47.
- المادة 1 من نظام 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بالأدوات السياسة النقدية والإجراءات المعمول بها، الجريدة الرسمية الجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، السنة 46، صادرة في 13سبتمبر 2009.
- المادة 2 من النظام 02/04 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بشروط تكوين الحد الأدنى الاحتياطي القانوني.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- المادة 05 من النظام 02/04 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بشروط تكوين الحد الأدنى الاحتياطي القانوني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، لسنة 2004.
- المادة 08 من النظام 02/04 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بشروط تكوين الحد الأدنى الاحتياطي القانوني.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، لسنة 2004.
- المادة 10 من نظام 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق الأدوات السياسة النقدية والإجراءات المعمول بها، الجريدة الرسمية الجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، السنة 46، صادرة في 13سبتمبر 2009.
- المادة 13 من نظام 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق الأدوات السياسة النقدية والإجراءات المعمول بها، الجريدة الرسمية الجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، السنة 46، صادرة في 13سبتمبر 2009.
- المادة 14 من نظام 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق الأدوات السياسة النقدية والإجراءات المعمول بها، الجريدة الرسمية الجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، السنة 46، صادرة في 13سبتمبر 2009.
- المادة 26 من نظام 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق الأدوات السياسة النقدية والإجراءات المعمول بها، الجريدة الرسمية الجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، السنة 46، صادرة في 13سبتمبر 2009.
- المادة 29 من نظام 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق الأدوات السياسة النقدية والإجراءات المعمول بها، الجريدة الرسمية الجمهورية.
- المادة 35 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 62 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003.
- التعليمة رقم 02-2020 المؤرخة في 10مارس 2020 المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 02-2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية.
- التعليمة رقم 06-2020 المؤرخة في 29 أفريل 2020،المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 02-2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية.
- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017، فيفري 2018.
- أمال دحماني، رشيد سالمي، (2019) تحليل اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 03، ، الصفحات 129-149.
- عبد المجيد قدي، مصطفى العراي، (2016) ضوابط وآليات تحقيق الاستقرار المالي لتمويل الإسلامي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02، العدد، 15، جامعة خميس مليانة، 2016، الصفحات 05-20.
- موسى بوشنب، (ديسمبر 2019) فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر (2000-2013)، مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية، العدد 19، الصفحات 92-106.
- يمينة بن ذيبة، (2015) أدوات السياسة النقدية في الجزائر (1996-2014)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة أدرار، الجزائر.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)